

صناعة النفط العماني

التاريخ

بعد الحرب العالمية الأولى أدركت قوى الصراع الكبرى في العالم مدى أهمية الطاقة في تسيير آلة الحرب، وحسم المعارك، فزاد إيمانها بأهمية السيطرة على موارد الطاقة الطبيعية في العالم أينما كانت ووضعها تحت تصرفها ورقابتها.

في عمان حيث كان التواجد البريطاني والأطماع البريطانية والتي بدأت منذ نهاية القرن السابع عشر الميلادي تتمحور حول التجارة والرسوم الجمركية والسيطرة عليها، بدأت تتحول هذه الإهتمامات لتشمل النفط أيضاً، وتعد اتفاقية أو (تعهد) 1923م بين السلطان تيمور بن فيصل وبريطانيا أول وثيقة رسمية تخول للبريطانيين استغلال النفط العماني.

حيث تعهد السلطان تيمور بعدم منح أي امتياز نفطي لأي شركة كانت بدون موافقة السلطات البريطانية.

وقبل هذا كان مشائخ الساحل الشمالي العماني قد وقعوا اتفاقيات شبيهة بهذا التعهد مع السلطات البريطانية.

وفي عام 1935م قررت بريطانيا إعطاء الضؤ الأخضر لشركة (امتيازات النفط المحدودة) -فرع من شركة نفط العراق البريطانية - لبدء العمل في عمان ولكن بسبب اتفاقية 1920م بين سلطان مسقط وإمام عمان، والظروف السياسية الغير متقبلة لهذا الأمر من جهة العمانيين جعل الشركة تحجم عن بدء العمل في عمان. ولقد وقّع السلطان معها - الشركة - عقد الإمتياز بعد عامين لإعطائها حق الإمتياز لمدة 75 عام يعني أن العقد يفترض ان ينتهي عام 2012م! ولم يبق أمام هذه الشركة إلا التنقيب واستكشاف إقليم ظفار الغير خاضع لإمامة عمان، فأرسلت الشركة جيولوجيها للإستكشاف وبعد فترة من الإستكشاف جاء التقرير الجيولوجي سلبياً من حيث وجود النفط بالمنطقة.

وقامت شركة نفط أمريكية بمحاولة عقد اتفاقيات امتياز مع السلطان - تيمور - بشكل سري بعيد عن معرفة البريطانيين ولكن البريطانيين كانوا بالمرصاد فذكروا السلطان بتعهد 1923م.

بعد خيبة ظن السلطان التالي سعيد بن تيمور بنتائج الإستكشافات الجيولوجية في منطقة ظفار، ولأنه كان مصراً فيما يبدو على وجود النفط بظفار - منح امتيازاً استكشافياً لشركة نفط أمريكية .

في عام 1956م ونتيجة لكشوفات جيولوجية جوية فوق منطقة فهود الداخلية قررت السلطات البريطانية خرق اتفاقية السيب (1920م) واحتلال عمان وتحجيم الإمامة التي ستناهض أي خطوة بريطانية لإستغلال نفط عمان، من أجل استكشاف هذه المنطقة المغرية بالتواءها الكبير البارز على السطح (Anticline Fold)

فأرسلت الشركة البريطانية الجديدة (شركة نفط عمان المحدودة) جيولوجيها للمنطقة وبسبب هذه التركيبة الجيولوجية المغرية فقد قرر الجيولوجيون حفر أول بئر بالقرب من المنطقة فأمرؤا مهندسيهم بحفر البئر الأول في تاريخ عمان، ولكن البئر كانت جافة فقد أخطأوا الممكن النفطي، ببضع مئات من الأمتار فقط، ثم قاموا بحفر آبار أخرى في نفس المنطقة ولكنها جميعاً كانت جافة.

لذلك انسحب مجموعة من المساهمين من هذه الشركة عام 1960م ولم يبق إلا شل، وفي عام 1962م وبعد استكشاف حقل جبال - جنوب فهود - تم العثور على النفط بكميات تجارية فيه. وبعد ذلك بعام عاودت الشركة الإستكشاف في منطقة فهود المخيبة للأمال ولكن هذه المرة تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط في المنطقة ومناطق أخرى فبدأت إجراءات مد الأنابيب ونقل النفط.

ولكن استعار الثورة في تلك الفترة جعل الشركة - المستهدفة من قبل الثوار - تفشل في نقل أو تصدير حتى قطرة واحدة من النفط العماني حتى عام 1967م حيث تم تصدير أول شحنة من النفط العماني وكانت أكثر من نصف مليون برميل بسعر التراب أو دولار و 42 سنتاً للبرميل.

لأن هذه الصناعة صناعة تتغير مع الزمان بشكل يومي فقد اختلفت بعض الأرقام والتفاصيل في واقع صناعة النفط العماني عما كانت عليه عند كتابة الموضوع في 2008م لذا تمت مزامنة هذه التفاصيل في هذه النسخة الجديدة.

حتى عام 1974م كان توزيع اسهم المساهمين بالشركة على النحو التالي:

شل: 85%

توتال: 10%

بارتكس: 5%

في عام 1974م حصلت حكومة سلطنة عمان على 25% من أسهم الشركة، ثم تغيرت النسب مرة أخرى ونفس العام على النحو التالي:

حكومة سلطنة عمان: 60%

شل: 34%

توتال: 4%

بارتكس: 2%

وهي نسب ثابتة حتى اليوم.

وفي عام 1980م تغير اسم الشركة إلى شركة تنمية نفط عمان وقانونياً أصبحت شركة محدودة المسؤولية وهذا بموجب مرسوم سلطاني.

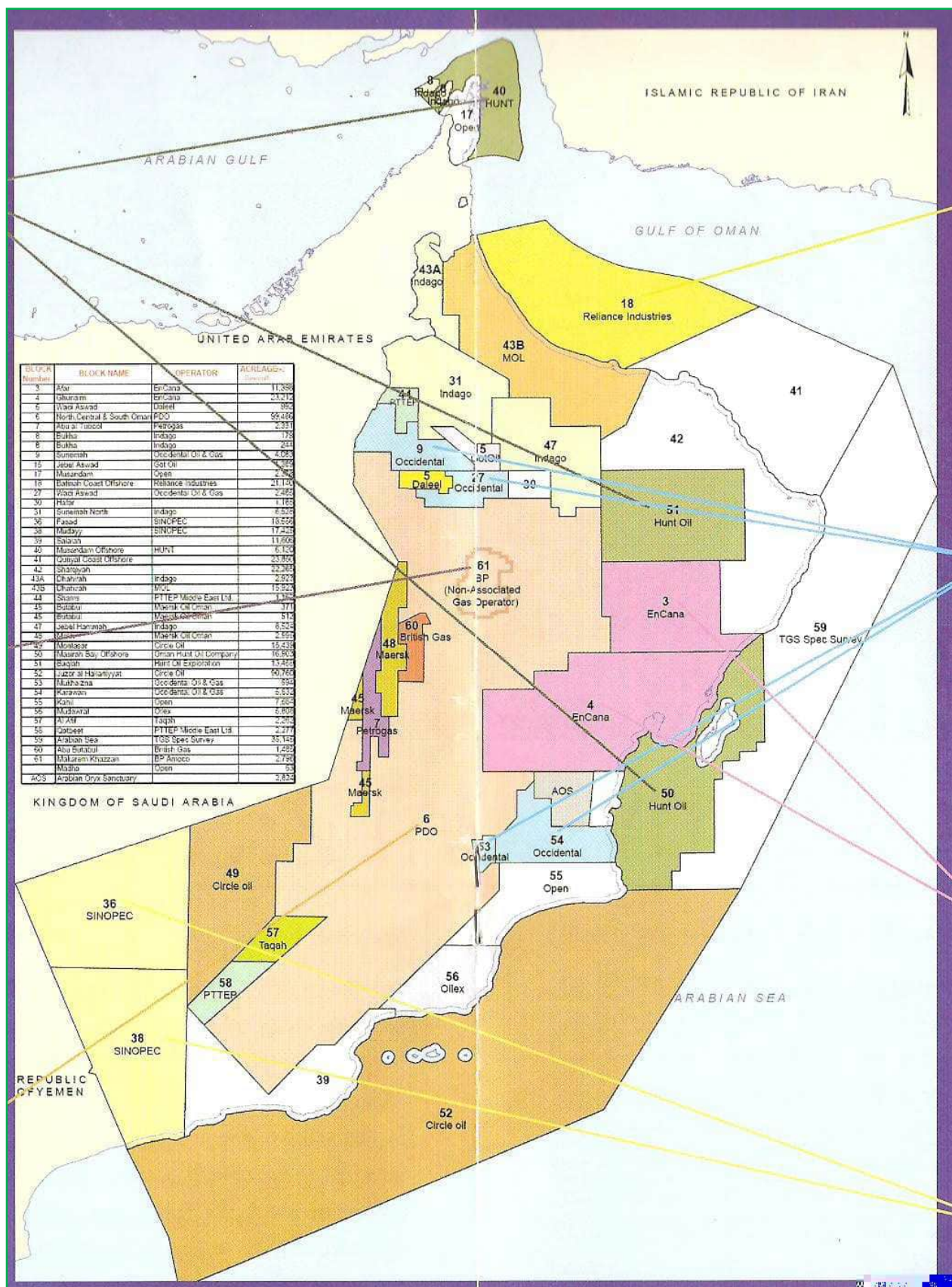
بلغ متوسط إنتاج الشركة من النفط حوالي 648 ألف برميل يومياً في 2010 ، وفي ذاك العام – 2008- وقبل أربع سنين من انتهاء امتياز الشركة – الذي منحه لها سعيد بن تيمور وينتهي عام 2012م – قامت حكومة سلطنة عمان بتمديد هذا الإمتياز لأربعين عاماً آخرين لينتهي عام 2044م.

حقوق التنقيب والتشغيل

تعتبر حكومة سلطنة عمان هي المتصرف الأول والأخير- كما يقال – فيما يدخل ضمن نطاق الحدود العمانية في منح حقوق وامتيازات التنقيب عن النفط في هذه الأراضي.

لذا فقد قامت وزارة النفط والمعادن بتقسيم أراضي البلاد إلى مربعات عددها أكثر من 60 مربعا تقوم بمنح امتياز التنقيب عن النفط في مربع أو أكثر للشركة التي توافق عليها الحكومة .

لأن هذه الصناعة صناعة تتغير مع الزمان بشكل يومي فقد اختلفت بعض الأرقام والتفاصيل في واقع صناعة النفط العماني عما كانت عليه عند كتابة الموضوع في 2008م لذا تمت مزامنة هذه التفاصيل في هذه النسخة الجديدة.



وتن
تبر
شر
كة
تتم
ة
نפט
عما
ن
أكبر
هذه
الشر
كات
من
حيث
الإم
تيازات
كما
أنها
تمثل
امتدا
دا
لشر
كة
نפט
عما
ن،
ولكن
بمسد
مي
جديد
وقوا
نين
جديد
ة
نوعا

ما.

شركة تنمية نفط عمان المحدودة Petroleum Development Oman

تملك هذه الشركة المرتبة الأولى من حيث إنتاج النفط في عمان، كما أنها تملك أكبر مساحة امتياز فيها.

ولقد قامت الحكومة بتقليص امتيازات وحقوق هذه الشركة عاما بعد عام وسحبت منها مجموعة من مربعات الإمتياز وأعطتها لشركات أخرى.

تأتي شركة أوكسيدنتال عمان الأمريكية (OXY) في المرتبة الثانية بعد PDO من حيث كمية الإنتاج حيث تنتج يوميا 177 ألف برميل – 2010م- من النفط ، وهي صاحبة امتياز أكبر حقل نفط في عمان (مخزنة) .

ثم تأتي شركة دليل للنفط (Daleel Petroleum) في المرتبة الثالثة من حيث الإنتاج بمعدل 26 ألف برميل يوميا – 2010- وهي تملك امتياز المربع الخامس في عمان.

وبعدها تأتي شركة بترول رأس الخيمة (RAK Petroleum) في المرتبة الرابعة وتنتج 9 آلاف برميل من النفط يوميا من الأراضي الخاضعة لسلطنة عمان حسب إحصاءات 2010م.

ثم هناك شركات أصغر مثل بتروجاز و بي تي إي بي وشركة سي سي إي دي، وبلغ معدل الإنتاج اليومي لجميع شركات النفط في سلطنة عمان عام 2010 حوالي 864 ألف برميل من النفط، أنتجت أكثر من أربعة آلاف بئر من 145 حقل.

أما الغاز الطبيعي كمعدل إنتاج سنوي عام 2010 فبلغ أكثر بقليل عن 33 وحدة مليون متر مكعب وهو مجموع الغاز الحر وذلك المصاحب لإنتاج النفط.

صناعة النفط

تركز صناعة النفط الحديثة على الإستكشافات الجيوفيزيائية بالطريقة السيزمية (Geophysical Seismic Method) وتوازيها أو تسبقها مجموعة من الطرق الجيولوجية السطحية في استقراء احتمالية وجود الهيدروكربونز في باطن الأرض في منطقة ما.

وهذه المرحلة من صناعة النفط تسمى بالإستكشاف (Exploration) حيث تقوم الشركة صاحبة الإمتياز في تلك المنطقة بإجراء مسوحات زلزالية أو سيزمية، أو تقوم بالتعاقد مع شركة مختصة للقيام بهذه العملية.

ولنأخذ مثلا PDO فهي لا تقوم بهذه الخطوة الرئيسية من العمل بنفسها بل تقوم بتوقيع عقد مع شركات عالمية مختصة بالمسح الزلزالي وربما تقوم بتوقيع عقود أخرى لمعالجة البيانات الزلزالية وتحليلها واستقراءها وغيرها من الأمور المتعلقة.

وأكبر عدد من الشركات (Contractors) تمنح عقود تكميلية للإستكشاف لمشروع واحد ثلاث أو أربع شركات في الحالات الطبيعية.

وبعد ذلك يقرر الجيولوجيون في PDO ما إذا كانوا سيحفرون في مكان ما من تلك المنطقة فإذا قرروا فإنها مرة أخرى - PDO - تقوم بتوقيع اتفاقيات أخرى تتعلق بالحفر وتوريد أجهزة الحفر المناسبة التي يقررها مهندسوها وشق الطرق، وإمدادات الغذاء والمياه وغيرها، لتبدأ عملية الحفر (Drilling) وعملية الحفر طويلة ومعقدة لا حاجة لنا للغوص في تفاصيلها ولكن يهنا هنا أنّ في المتوسط هناك من عشر إلى عشرين شركة تتقاسم فيما بينها العمل في هذه المرحلة بين رئيسي كملكية الحفار (The Rig) والحفر وتوريد معدات الحفر والتقنب وثنائي إدارة الحفر وتقييم الصخور والمكامن وتغليف البئر وغيرها.

وأخيرا الإنتاج (Production) وهي عملية استخراج النفط بعد تجهيز البئر وتغليفيها للإنتاج وهي مقارنة بالعمليات السابقة أقل جهد وكلفة وغالبا لا تحتاج إلى شركات كثيرة وخدمات ضخمة لتوقعها PDO مع شركات الخدمات.

لأن هذه الصناعة صناعة تتغير مع الزمان بشكل يومي فقد اختلفت بعض الأرقام والتفاصيل في واقع صناعة النفط العماني عما كانت عليه عند كتابة الموضوع في 2008م لذا تمت مزامنة هذه التفاصيل في هذه النسخة الجديدة.

بالنسبة لنفط عمان فإنه خليط من نفط الجنوب الثقيل ونفط الشمال الخفيف حيث يخلط قبل أن يصدر لكي تعادل جودته، وتنقله خطوط أنابيب النفط إلى ميناء الفحل بالقزم ليصدر عبر ناقلات النفط العملاقة إلى الصين فاليابان بشكل أساسي ودول أخرى.

هذه العملية الطويلة والمعقدة من صناعة النفط (Oil Industry) تقوم بها شركات من نوعين مختلفين:

النوع الأول: **شركات الإمتياز والتشغيل (Operation and Concession Companies)** والشركة صاحبة الإمتياز ليس بالضرورة أن تكون هي أيضا الشركة المشغلة لمربع أو حقل ما من امتيازاتها بل قد تعطي رخصة تشغيل الحقل مثلا لشركة أخرى تقوم هي بتشغيل الحقل والقيام بنشاطات المسح والاستكشاف والحفر في الحقل أو المربع وهذا موجود كثيرا في حالة PDO حيث يقتصر دورها غالبا على الإدارة والإشراف. وفي عمان عدد قليل من هذه الشركات.

النوع الثاني: **شركات الخدمات النفطية (Oil Services Companies)** وهي التي تقوم بالعمل الحقيقي، وفي الغالب هي شركات عالمية عملاقة تملك خبرة واسعة في نطاق عملها، تقوم بأداء عمل ما من أجل الشركة المشغلة. وعدد هذه الشركات كبير جدا وتتنافس بشراسة للفوز برخص واتفاقيات مع الشركات المشغلة.

متى سنؤم نفطنا؟!

أكبر شركات العالم اليوم معظمها شركات نفطية، هذه الشركات والغربية منها خصوصا تعود أغلب أسهمها لحكومات ورجال دولة وصناع قرارات معروفين.

وتكدس صناعة النفط حول العالم سنويا بلايين البلايين من الدولارات في خزائن هؤلاء الغربيين أفرادا وحكومات، لذا أن يتركوا الناس في العالم الثالث ونفطهم وشأنهم فهذا أمر محال.

ولنلق إطلالة أخرى على الواقع النفطي العماني، وقبل هذا لنلق نظرة على تاريخ صناعة النفط في المنطقة ككل وبعض تجارب التأميم.

بالنسبة للخليج العربي فقد اكتشف فيه النفط في بداية الثلاثينات من القرن المنصرم في البحرين أولا ومن ثم وبعد عدة سنوات اكتشف في السعودية والكويت وتلاحقت الإكتشافات بعدها وآخرها عمان في بداية الستينات. أما عن المنطقة ككل فقد اكتشف النفط أولا في إيران في مطلع القرن الماضي من قبل شركة إنجليزية عرفت لاحقا بشركة النفط الإنجليزية الإيرانية وحاول أحد شياه إيران – حاولت أجمع كلمة شاه على لفظ آخر وما طاعت عن حد يفهمني غلط – تأميم هذه الشركة لاحقا ونجح نجاحا محدودا وقصيرا لتعود الشركة بعدها كما كانت إنجليزية إيرانية. ولكن بعد فترة نهضوية وإصلاحية شهدتها إيران قام رئيس الوزراء الإيراني مصدق بتأميم الشركة وأحسب هذا أنه كان في نهاية الأربعينات، فواجه الغرب أزمة اقتصادية فريدة من نوعها عرفت لاحقا بالأزمة النفطية الأولى، لذلك بدأت أنظار كبار المستفيدين الغربيين من سوق النفط بالاتجاه إلى أسواق أخرى لا سيما السعودية التي أسست معها مجموعات شركات أمريكية شركة أرامكو السعودية.

في تلك الفترة كانت شركات النفط غالبا تأخذ كل العوائد من بيع النفط وتعطي الحكومات أو المشيخات جزء يسير أو نسبة بسيطة جدا، ولكن بعد تأميم شركة النفط الإنجليزية الإيرانية وخوفا من تأميم الحكومات والإمارات الأخرى نفطها هي الأخرى قامت معظم هذه الشركات برفع حصص هؤلاء المنتجين أو تقاسم الأرباح معهم بشكل أقل ظلما من قبل.

وعندما قام جمال عبد الناصر بتأميم الشريان الحيوي للعالم " قناة السويس " حدثت أزمة اقتصادية في الغرب متأثرة بارتفاع كبير في تكاليف نقل النفط وبالتالي ارتفاع اسعاره.

وكان لتأسيس أوبك (OPEC) عام 1960م أهمية بالنسبة للمنتجين تتيح لهم التفاهم بشأن تحديد الكميات التي يرضونها في الأسواق والسبيل للموازنة بين العرض والطلب ومعالجة الأسعار.

طوال كل هذه الفترة كانت قيمة برميل النفط 3 دولارات في المعدل، وعندما قطع العرب نفطهم إبان حرب أكتوبر 73م تضاعف سعر النفط أربع مرات ومنذ ذلك الوقت بدأ بالزيادة الطبيعية.

لأن هذه الصناعة صناعة تتغير مع الزمان بشكل يومي فقد اختلفت بعض الأرقام والتفاصيل في واقع صناعة النفط العماني عما كانت عليه عند كتابة الموضوع في 2008م لذا تمت مزامنة هذه التفاصيل في هذه النسخة الجديدة.

كانت كل تجارب التأميم أو "حقوق الشعوب في تأميم ثرواتها" ناجحة لا سيما التجارب النفطية منها بداية بالتجربة الإيرانية وانتهاء بالتجربة الفنزويلية، ومنطق المؤممين دائما: "نحن لا نقاسم الآخرين ثرواتنا، ولكن من يساعدنا في استخراجها واستغلالها أو يقدم خدماته بهذا الشأن نعطه أجره وكفى".

كل هذه الدول التي قامت بتأميم ثرواتها وحقوقها حققت ازدهارا ونموا اقتصاديا كبيرين، وعلى أقل تقدير منعت الغرب من سرقة ثرواتها.

أما نحن العرب فلأسف الشديد فإن ثرواتنا الطبيعية يذهب جزء كبير منها إلى جيوب أعدائنا برضانا وتحت سمعنا وبصرنا ليسلحوا بها جيوشهم التي تحارب إخواننا هنا وهناك، نعم هذه أبسط معادلة لما يحدث اليوم من مهزلة تسمى "الثروة النفطية والشعوب العربية".

أما بلدنا عمان فإن أكثر من 40% من ثروتنا يذهب لغيرنا وللأسف الشديد هذه الثروة التي حارب أصحابها عندما كانوا حراسها وقوامها لئلا تصل نقطة واحدة منها لعدوهم، هذه الثروة التي ضحى المئات منهم حفاظا عليها وعلى التراب الذي يضمها من أن يحوزها مستعمر غاشم.

ولقد قامت الحكومة بتمديد هذا الإمتياز لأربعة وأربعين عاما أخرى رغم أنها واستراتيجيا ليست مضطرة لعقد بهذه الفترة الطويلة ولا العقد من أصله أساسا.

إن هذه الشركات ليست في عمان فحسب بل وفي كافة أصقاع الخليج العربي تحصل سنويا من نصيبها من ناتج النفط مبالغ ذات أرقام خيالية، وكمن من التريلينات سنويا تودع هذه الشركات الحكومية الغربية في خزائن حكوماتها من أموالنا وثوراتنا نحن العرب؟؟!

لو أننا -العُمانيون- قمنا بتأميم نفطنا سنحصل على حوالي ملياري دولار إضافية في السنة على أقل تقدير، ولن تتأثر صناعة النفط في بلدنا إطلاقا وحتى لو كانت هذه الشركات عملاقة تقنيا ولديها خبرة هائلة وكم كبير من المختصين فإن البديل موجود دائما وربما أفضل وذلك لأن العملية وكما أسلفنا في الأجزاء السابقة تقوم على شركات الخدمات التي تتنافس العشرات منها حول العالم للفوز بعقد ما مقابل أفضل الخدمات وبأقل الأسعار. وعلى أقل تقدير لن نكون ملزمين بتقاسم ثرواتنا مع أعدائنا كما هو الحال الآن.

وببقى السؤال متى سنؤم نفطنا

. وأسماكنا أيضا.

..

.. وحكومتنا بأكملها كذلك؟!

For anny comment email me through: azdiprince@gmail.com